

رقم الصادر : ٦٦٢٩٤

تاريخ الصادر : ١٧ / ١١ / ١٤٤٢

المرفقات : ٤



المُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

الْيَقْنَانُ الْمَلْكِيُّ

(٥٦١)

﴿ بَرَقِيَّة ﴾

- تعميم -

سيدي صاحب السمو الملكي ولي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها
حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
أبعث لسموكم ما يلي:

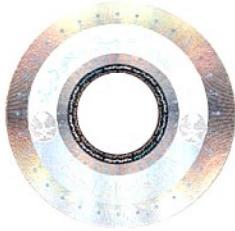
١- صورة قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧٥) في ١٤٤٢/١١/١٢ هـ القاضي بالآتي:
أولاً: تعديل نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) في
١٤٣٥/١٢٢ هـ، وذلك على النحو الوارد في القرار.
ثانياً: حذف الفقرة (ج) من المادة (١٥٢) من نظام الطرق والمباني الصادر بالأمر الملكي
في ١٣٦٠/٦/١ هـ.

٢- صورة المرسوم الملكي رقم (م/١٠١) في ١٤٤٢/١١/١٤ هـ الصادر بالمصادقة
على ذلك.

وأرجو تفضل سموكم بالأمر بإكمال اللازم، وتقبلوا سموكم أطيب
تحياتي وتقديرني.

رئيس الديوان الملكي

فهد بن محمد العيسى



 وزارة التجارة Ministry of Commerce
رقم المعاملة: ٥٧٥٧٢
تاريخ المعاملة: ١٤٤٢/١١/١٧
المرفقات: ٤
 www.mc.gov.sa
 +966 11 294 4444



قرار رقم : (٦٧٥)
وتاريخ : ١٤٤٢/١٢/١٢ هـ

المملكة العربية السعودية
الإمارة العامة لمجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٦٩٨٦ وتاريخ ١٤٤٢/٧/٥، المشتملة على خطاب هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ٦٤٦ وتاريخ ١٤٤٢/٢/٥، في شأن مراجعة نظام المرافعات الشرعية، والأنظمة الأخرى والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات واللوائح التنظيمية ذات الصلة التي تأثرت بمقتضى الأمر الملكي رقم (٢١٨/١) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢٥ هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (٢١٨/١) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢٥ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الطرق والمباني، الصادر بالأمر الملكي بتاريخ ١٣٦٠/٦/١ هـ.

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٥٣٨) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢٢ هـ، ورقم (٦٣) وتاريخ ١٤٤٢/٢/٥ هـ، والمذكرين رقم (٧٧٥) وتاريخ ١٤٤٢/٥/١٤ هـ، ورقم (١٨١٦) وتاريخ ١٤٤٢/١٠/٢٠ هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٥-٣٨) وتاريخ ١٤٤٢/٤/١١ هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٨/٨٩) وتاريخ ١٤٤٢/٦/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٧٥٥٦) وتاريخ ١٤٤٢/١٠/٢٨ هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: تعديل نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ، وذلك على النحو الآتي:

١ - تعديل المادة (السابعة) لتكون بالنص الآتي:

“لا يجوز للمحضرين ولا للكتبة وغيرهم من أعون القضاة أن يباشروا عملاً يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو بأقاربهم أو بأصهارهم حتى الدرجة الرابعة، وكذا الإنهاءات إذا اشتملت على خصومة، وإنما كان هذا العمل باطلًا”.



(٢)

الْمُلْكُ الْعَرَبِيُّ الْسُّعُودِيُّ
الْأَمَانَةُ الْعَامَّةُ مَجَلسُ الْوَزَارَةِ

قَرَارٌ مَجَلسُ الْوَزَارَةِ

- ٢- حذف الفقرة (ب) من المادة (الحادية والثلاثين).
- ٣- تعديل الفقرة (١) من المادة (الثامنة عشرة بعد المائتين) لتكون بالنص الآتي:
١" تسرى أحكام تنجي القضاة على الإناءات إذا كانت فيها خصومة، أو كان للقاضي فيها مصلحة مباشرة".
- ٤- حذف المادة (الحادية والعشرين بعد المائتين) من النظام.
- ٥- تعديل الفقرة (هـ) من المادة (الثانية والعشرين بعد المائaines) لتكون بالنص الآتي:
هـ- أن ينص في صك الوقف على أن يكون للهيئة العامة للأوقاف حق الإشراف على الوقف".
- ٦- حذف الفصل (الثالث) من الباب (الثالث عشر) من النظام.
ثانياً: حذف الفقرة (ج) من المادة (١٥٢) من نظام الطرق والمباني الصادر بالأمر الملكي بتاريخ ١٣٦٠/٦/١ هـ.
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء



الرقم: م ١٠١
التاريخ: ١٤٤٢/١١/١٤ هـ

بِعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى

نَحْنُ سَلَمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلُ سَعْوَد

مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ

بِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْسَّبْعِينَ) مِنَ النَّظَامِ الْأَسَاسِيِّ لِلْحُكْمِ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠/١) بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْعَشِيرَةِ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوُزَراءِ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣/١) بِتَارِيخِ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةِ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ، الصَّادِرُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩١/١) بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبَعْدَ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (١٨/٨٩) بِتَارِيخِ ١٤٤٢/٦/٢٧ هـ.

وَبَعْدَ الاطْلَاعِ عَلَى قَرْارِ مَجْلِسِ الْوُزَراءِ رَقْمِ (٦٧٥) بِتَارِيخِ ١٤٤٢/١١/١٢ هـ.

رَسَّمْنَا بِمَا هُوَ آتٍ:

أولاً : تَعْدِيلُ نَظَامِ الْمَرَافِعَاتِ الشُّرُعِيَّةِ، الصَّادِرُ بِالْمَرْسُومِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (م/١) بِتَارِيخِ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ، وَذَلِكُ عَلَى النحوِ الآتِيِّ:

١ - تَعْدِيلُ الْمَادِةِ (السَّابِعَةِ) لِتَكُونَ بِالنَّصْ آتِيَّ:

"لَا يَجُوزُ لِلْمُحْضَرِينَ وَلَا لِلْكُتُبَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَعْوَانِ الْقَضَاءِ أَنْ يِبَاشِرُوا عَمَلاً يَدْخُلُ فِي حَدُودِ وَظَاقَّهُمْ فِي الدَّعَاوَى الْخَاصَّةِ بِهِمْ أَوْ بِأَزْوَاجِهِمْ أَوْ بِأَقْارِبِهِمْ أَوْ بِأَصْهَارِهِمْ حَتَّى الْدَّرْجَةِ الْرَّابِعَةِ، وَكَذَا الإِنْهَاءَاتِ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى خُصُومَةٍ، وَإِلَّا كَانَ هَذَا الْعَمَلُ بَاطِلًا".

٢ - حَذْفُ الْفَقْرَةِ (ب) مِنَ الْمَادِةِ (الْحَادِيَةِ وَالثَّلَاثِيَّنِ).

٣ - تَعْدِيلُ الْفَقْرَةِ (١) مِنَ الْمَادِةِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةِ بَعْدِ الْمَائِتَيْنِ) لِتَكُونَ بِالنَّصْ آتِيَّ:

"١ - تَسْرِي أَحْكَامُ تَحْمِي الْقَضَايَا عَلَى الإِنْهَاءَاتِ إِذَا كَانَتْ فِيهَا خُصُومَةٌ، أَوْ كَانَ لِلْقاضِيِّ فِيهَا مَصْلِحَةٌ مُبَاشِرَةٌ".

٤ - حَذْفُ الْمَادِةِ (الْحَادِيَةِ وَالْعَشِيرَةِ بَعْدِ الْمَائِتَيْنِ) مِنَ النَّظَامِ.



- ٥- تعديل الفقرة (هـ) من المادة (الثانية والعشرين بعد المائتين) لتكون بالنص الآتي:
هـ- أن ينص في صك الوقف على أن يكون للهيئة العامة للأوقاف حق الإشراف على الوقف".
- ٦- حذف الفصل (الثالث) من الباب (الثالث عشر) من النظام.
- ثانياً : حذف الفقرة (ج) من المادة (١٥٢) من نظام الطرق والمباني الصادر بالأمر الملكي بتاريخ ١٣٦٠/٦/١.
- ثالثاً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود